

## على الحافة

## زراعات مقاومة

## حبيب معلوف

صحيح أن موارد المياه العذبة في المنطقة والعالم قد انخفضت، لأسباب متعددة، إلا أن الترويج لندرة المياه وأن هذا الانخفاض هو بمقدار الثلثين في السنوات الأربعين الأخيرة... وأن مناخ العالم سيتغير والجفاف آتٍ لا محالة مع زيادة السكان وزيادة الطلب والترويج لمفاهيم التنمية والرفاهية... أمر غير بريء على الإطلاق. فمعظم الأرقام المضخمة تصدر عن جهات دولية، دُمج فيها بين مصالغ أممية ومصالح القطاع الخاص، ولا سيما المعلوم في قطاع المياه، والصناديق المالية الدولية... بهدف تبرير مشاريع إنشاء سدود مكلفة وتخصيص المياه وتحويلها إلى سلعة للبيع والتجارة، أي تحويل هذه المادة الأساسية والضرورية للحياة، كالهواء تماماً، من حق إلى سلعة والاتجار بها وبيعها. لذلك، كان لا بد من إنشاء أو تجميع قوى جديدة في المجتمع المدني العربي والعالمى تحمل قضية الدفاع عن هذا المورد الحياتي، عن سلامته أولاً، وعن فكرة كونه حقاً من حقوق الإنسان، على أن يدمج هذا الموضوع لاحقاً مع باقي المواضيع ذات الصلة.

لاحظنا في السنوات الأخيرة كثرة الدراسات الدولية التي تتحدث عن تأثيرات التغير المناخي على أكثر الأراضي خصوبة كالتل. بينها دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أخيراً تؤكد أن ارتفاع درجات الحرارة قد يسبب تقصير مواسم الزراعة أسابيع، وخفض المحاصيل الزراعية بنسبة تبلغ 27%، وستصل إلى 55% بحلول نهاية القرن الحالي. وكذلك الأمر في كل دول المنطقة، وبينها لبنان، حيث يجري تبني نظرية تغير المناخ وزيادة الجفاف وزيادة الحاجات والسكان والطلب... لتبرير القول بضرورة تخزين المياه، عند هذا الحد، يمكن أن يكون كل ذلك صحيحاً. ولا مانع من أن نسلم جدلاً بكل ذلك، خصوصاً أننا لا نتبنى في الأصل مفاهيم مثل التنمية وضرورة زيادة الإنتاج، بل مفاهيم مثل الكفاية وضرورة تقليد الطبيعة والأنسجام معها بدل تحديها.

لكن ما الذي يطرحونه علينا لحفظ المياه؟ الفكرة المركزية التي لا تزال تسيطر على العالم، بفعل قوة المؤسسات الدولية المستثمرة في المياه، والتي لديها عملاؤها في لبنان وفي كل دول المنطقة، هي إنشاء سدود سطحية. فإذا سلمنا معكم بأن مناخ العالم سيتغير وأن درجات حرارة الأرض سترتفع، فكيف علينا أن نقتنع بأن تخزين المياه يجب أن يكون سطحياً وفوق الأرض بأكاليف ومخاطر خيالية، ونعرض المياه للمزيد من التبخر والتلوث بفعل الحرارة التي سترتفع أكثر وأكثر؟! لا تقتصر محاولات الاستغلال على الجانب المائي فقط، بل على كل ما يتعلق به أيضاً. هذا ما حصل تاريخياً، حين جرت زيادة مشاريع المياه بالتزامن مع تغيير عادات الشعوب في الزراعة وتغيير نوعية المحاصيل، تناسب التجار وشعوباً لديها إمكانيات أكبر على الاستهلاك وتبني أفكار الرفاهية التي سبق للتجار أن أنتجوها وروجوا لها. وبما أن الزراعة تُعدّ المستهلك الأكبر للمياه العذبة، فقد يُستغل هذا الجانب للترويج مرة جديدة لزراعات جديدة، قد تكون معدلة جينياً هذه المرة، بحجة تشجيع أنظمة إنتاج زراعي تستهلك قدرأ أقل من المياه وتكون أكثر قدرة على مقاومة تأثيرات التغير المناخي.. وتغيير منظومات الأغذية ومواءمتها بحيث تصبح أكثر فعالية في الشكل وأكثر ربحاً للشركات المسوقة في الجوهر، وترهن مصالح الناس والأصول الوراثية للنباتات للشركات المستغلة إلى الأبد.

فأين "مبادرة الفاو الإقليمية لندرة المياه" من هذا الموضوع؟ وفي أي اتجاه ستسير سياسات المياه وعملية تغيير خيارات المحاصيل والتغذية؟ فكيف سيكون استبدال زراعة أساسية مثل القمح بحبة "أن 400 لتر من المياه يجري إهدارها لكل كيلوغرام من القمح يُنتج". وما سيكون مصير الأسر الريفية، وخصوصاً أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، هم الأكثر عرضة للأخطار والأعباء التي ستترتب على هذه التغييرات؟ وبإية طريقة سيتمكن المجتمع الدولي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً الهدفين الأول والثاني، وهما القضاء على الفقر والجوع بحلول 2030؟ فهل يجب على الشعوب، ولا سيما الضعيفة والمستضعفة، أن تتأقلم مع ما تفرضه المؤسسات الدولية والشركات الكبرى والحكومات المتعاطلة وأسواقها، وتسير مع الأساليب الجديدة والخطيرة من الاستغلال، أم عليها أن تتحصن بممارساتها القديمة وتحاول تحسينها وتحسينها عبر التمسك بالزراعات البعلية القديمة، القوية والمستدامة، والعودة إلى نظام التبادل في المحاصيل القليلة والمتنوعة؟ وهل تدرج قوى المجتمع المدني هذه السياسات من ضمن برامجها المقاومة بالتعاون مع المجتمعات المحلية المستضعفة؟ هو التحدي الأبرز لمنتدى المياه بالمنطقة العربية الذي انطلق حديثاً.

## هياه

## منتدى مدني عربي لوقف وض



حديثه الحيوانات وسط تونس العاصمة (حبيب معلوف)

وسياسات الليبرالية الجديدة والأسواق المالية العالمية، ويهدف المنتدى إلى تجميع الجهود وحشد منظمات المجتمع المدني وغيرها من المبادرات والحركات الاجتماعية المعنية بقضية الحق في المياه وتفعيل المشاركة الاجتماعية في إدارة الموارد الطبيعية. وناقش المنتدى قضية المؤسسات المالية الدولية ودورها في التأثير في حق الإنسان في المياه كحق أساسي، وتم استعراض أوضاع قضية المياه في المنطقة، لا سيما في بلدان المغرب، لبنان، تونس، الأردن، مصر والجزائر، ومدى تأثير الاستثمارات والمشاريع الكبرى الممولة من مؤسسات التمويل الدولية مثل بناء السدود وتحويل مجاري الأنهار، في استنزاف موارد المياه وخصخصتها وتغيير النظم

اتفق أعضاء المنتدى على إصدار تقارير عربية دورية تتناول القضايا المشتركة والخاصة حول المياه في المنطقة العربية، على أن يكون التقرير الثاني حول دور المؤسسات الدولية المانحة في وضع سياسات الدول للمياه التي تتجه نحو التسليح والخصخصة وحرمان الشعوب من حقوقها، والتأكيد أن هذه التقارير تعبر عن رأي قوى من المجتمع المدني المتميزة والمستقلة عن تقارير الدول والحكومات والمؤسسات الرسمية وتلك التي تمول من القطاع الخاص أو تلك التي تنتجها المؤسسات الدولية. على أن تراجع أدبيات وأرقام تلك التقارير وتنتج أفكاراً وخيارات بديلة، أكثر التزاماً بمصالح المجتمعات والشعوب وأكثر التزاماً بحقوق الطبيعة وبقواعد احترام النظم الأيكولوجية. على أن يكون شاملاً لكل الدول العربية... وعلى أن يتم ربط هذه التقارير بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

## يوم المياه العالمي

عقد المنتدى اجتماعه بالتعاون مع مؤسسة "روزاً لوكسمبورج" وهو كناية عن دورته الثانية في الفترة من 21-23 آذار 2017، في العاصمة تونس. وجاء انعقاد الدورة الثانية في إطار إحياء اليوم العالمي للمياه في 22 آذار، وكذلك إطلاق التقرير الأول لمنتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية حول تقييم أوضاع المياه بالمنطقة (نشرت "الأخبار" مختصراً عن بعض نصوصه في اليوم نفسه). وتأتي تلك الخطوة في إطار تعبئة الجهود والمبادرات الاجتماعية في إقليم المنطقة العربية لوضع أجندة بديلة في مواجهة السياسات الحكومية العالمية بشأن إدارة موارد المياه، وتحويلها إلى سلعة اقتصادية وإخضاعها لبرامج

تحت شعار «المياه ملك عام وحق أساسي من حقوق الإنسان». بلور منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية رؤيته ومبادئه وأهدافه في الاجتماع الذي عُقد مؤخرًا في تونس. وقد انضم الأعضاء المؤسسون لهذا المنتدى الذين أتوا من معظم الدول العربية ممثلين لمنظمات مدنية وأفراد وخبراء وإعلاميين. اتفقوا على رؤية واضحة ومتقدمة بالسعي للدفاع عن حق المواطنين بالوصول إلى المياه. وتأكيد التزام الدول في ضمان جودتها وتوزيعها بشكل عادل ومستدام والحفاظ على النظم الأيكولوجية ومناهضة السياسات النيوليبرالية في تسليم موارد المياه وإخضاعها للتسوية.

## نفايات

## جبل النفايات يعود إلى صيدا ومخالفات



## وفيق الهوارب

مطلع العام الجاري، تقدمت شركة "أي بي سي. زنتوت" المشغلة لمعمل صيدا لمعالجة النفايات، باقتراح مخرج لأزمة تراكم النفايات في شوارع بيروت. بموافقة اتحاد بلديات صيدا - الزهراني وبلدية صيدا (المشرفان على المعمل) ومساندة النائبة بهية الحريري، شرعت الشاحنات منذ ذلك الحين بنقل نحو 250 طناً من النفايات يومياً من العاصمة إلى عاصمة الجنوب لمعالجتها في المعمل لقاء بدل مالي تدفعه بلدية بيروت (95 دولاراً على الطن الواحد و 6 ملايين دولار لبلدية صيدا كمكافأة على دعمها)، إضافة إلى استقبال نفايات صيدا وجوارها التي تصل إلى نحو 250 طناً يومياً (يملك مساهمون سعوديون 86 في المئة، ويملك مساهمون لبنانيون، منهم مديرها العام نبيل زنتوت الأسهم الباقية). نقل النفايات من بيروت إلى معمل صيدا لم يكن الحل، بل نقل المشكلة من مكان إلى آخر. على نحو تدريجي، لوحظ ارتفاع تلة من النفايات في الباحة الخلفية

حُدِّت صيدا عن أزمة تراكم النفايات في الشوارع التي ضربت بيروت ومناطق أخرى في الأونة الأخيرة. لكن جمع النفايات ونقلها يومياً إلى معمل صيدا لمعالجة النفايات، لم ينقذها من الأضرار البيئية والصحية. بدءاً من انتشار الروائح الكريهة، إلى الأمراض في محيطه. الضبطان اللذان حررهما مراقبو وزارة الصحة بحق إدارة المعمل في غضون 9 أشهر، يفضحان سوء المعالجة

في ذلك الاعتصام المعارض على أداء معمل صيدا (علي حشيشو)